

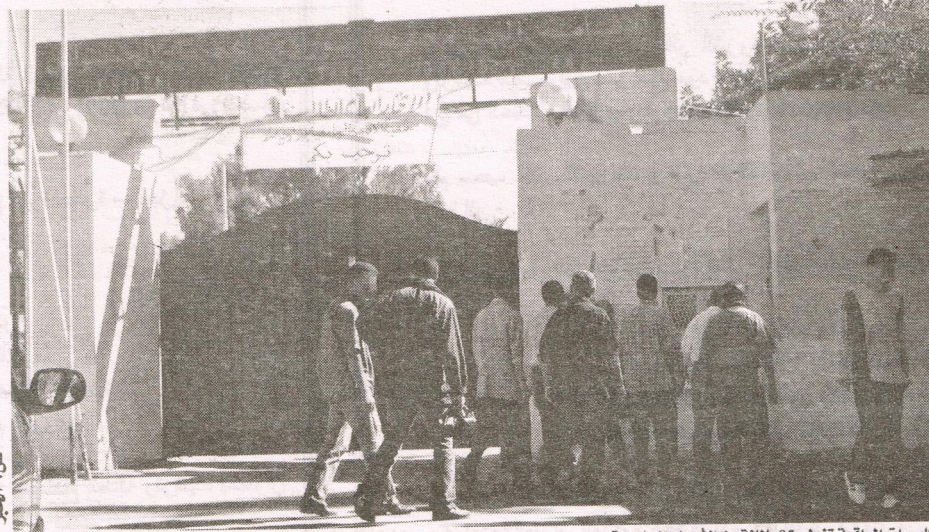


أخبار التعليم العالي وولاية قالمة عبر الصحافة الوطنية

مدير عام الديوان الوطني للخدمات الجامعية لـ "الخبر" "استشارة واسعة مع الأجهزة الأمنية للاستفادة من تجربتها لتأمين الأحياء الجامعية"

• 85 بالمائة من الأحياء الجامعية مزودة بكاميرات مراقبة
• التنسيق بين مديري الخدمات ورؤساء الجامعات ضروري لضبط عملية الإقامة بالأحياء
• تنفيذ المخطط يحتاج إلى وسائل وتكوين الأعوان وتعزيز العدد

أكد المدير العام للديوان الوطني للخدمات الجامعية، ناصر غمري، لـ "الخبر"، أن وزارة التعليم العالي نصبت لجانا من أجل الخروج بإجراءات من شأنها تفعيل المخطط الأمني في المؤسسات الجامعية والخدمات على حد سواء، حيث سيستفيد القطاع من خبرة الأجهزة الأمنية لاستثمارها في مؤسساته عن قريب، خاصة على مستوى الإقامات التي شهدت حوادث اقتحام.



كاميرات المراقبة تغطي 85 بالمائة من الأحياء الجامعية

رشيدة دبوب

● أوضح المسؤول ذاته أن الوصاية بعد الحوادث الأخيرة التي سجلتها عبر عدد من الإقامات، أمرت بإيجاد ميكانيزمات من شأنها تفعيل الحماية داخل مؤسساتها. ويشكل استعجالي، تم تتصيب هذه اللجان للتشاور. وبحكم أن الأجهزة الأمنية لها باع في حماية الأشخاص والممتلكات، فالوزارة تسعى للاستفادة من خبرتها الواسعة، وهو ما يجري حاليا. فرغم أن البعض، حسبه، ينادي بإشراك المصالح الأمنية في حماية الطلبة داخل الإقامات الجامعية، إلا أنهم ضد هذا الرأي؛ لأن للطلبة خصوصياتهم داخل الحرم الجامعي ويمكن أن يتسبب ذلك في انعدام الراحة بالنسبة لهم، لهذا يسعى القطاع للاستفادة من خبرة الأمن أكثر من إشراكه في الحماية.

والمخطط الذي تسعى له وزارة التعليم العالي، يضيف المتحدث، سينطلق قريبا ولا يمكن تحديد أجل معين لانطلاقه، لأن المشاورات لا تزال جارية، زيادة على أن أي مخطط على الجميع أن يدرك أنه يحتاج إلى وسائل، فحاليا كاميرات المراقبة مثلا تغطي 85 بالمائة من الأحياء الجامعية، وتعمل إدارة الخدمات على تصليح الأعطاب التي مست البعض منها وأعادت حركة المراقبة، في حين يسعون إلى استكمال 15 بالمائة

والنقابات ورؤساء المؤسسات الجامعية والبحثية والخدمات، للأخذ بتوصياتهم في معالجة الاختلالات المسجلة بالوسط الجامعي، فيما أكد ممثلو الأجهزة الأمنية أنه من الضروري تفعيل مخططات الأمن الداخلي بالمؤسسات الجامعية، وتعميم استعمال أجهزة الاتصال السلكي واللاسلكي بالنسبة لأعوان الأمن، وارتداء البدلات وحمل الشارات، مع تعزيز تواجد العنصر النسوي بالنسبة لأعوان الأمن في الإقامات الخاصة بالإناث.

ر. د.

أنه ضروري لضبط عدد الطلبة المقيمين في كل مقاطعة، وأن تكون الإقامة تابعة للمؤسسة الجامعية، ويتخلل هذا التنسيق الخروج بمجموعة إجراءات تضبط عملية الإقامة، وهذا لمنع الغريباء من الدخول إلى الأحياء الذين يكونون في معظم الأحيان وراء الكثير من الحوادث.

وكان الأمين العام لوزارة التعليم العالي، نور الدين غوالي، قد أكد مؤخرا في يوم دراسي حول الأمن الداخلي بالمؤسسات الجامعية، أن هذا المخطط سيكون على المدى القصير والمتوسط، وسيتم العمل مع مختلف المنظمات الطلابية

المتبقية من الأحياء بالكاميرات، وهذا في حد ذاته لن يكون في يوم واحد، بالإضافة إلى أن أحياء جامعية كثيرة بها نقص في عدد الأعوان، يعملون بالتدريج على تعزيز العدد وتكوين هؤلاء ضرورة، وهنا نوه المتحدث أن التشاور مع الأجهزة الأمنية من شأنه تعزيز التكوين لهؤلاء، بتدريبهم على مختلف التقنيات، وأيضا تكوينهم في ميادين مختلفة عند التدخل أو استشعار الخطر وغيرها.

كما أنه ومن بين ما ألحت عليه الوزارة، حسبه، هو التنسيق بين مديري الخدمات ورؤساء المؤسسات الجامعية، وهم يرون

اتفاقيات تعاون طبية متعددة لنقابة "السنباس" بعناية أساتذة وموظفون يستفيدون وطلبة الجامعة محرمون

■ أميرة خزللي

كما كشفت أنها تحضر لتوقيع اتفاقيات أخرى مع وكالات السفر والتأمينات في القريب العاجل، والملاحظ أن الاتفاقيات جميعها الممضية تخص فقط العمال و الأساتذة، أما الطالب الجامعي يستثنى منها على الرغم من أنه فرد من الأسرة الجامعية، و بحاجة ماسة لمثل هكذا اتفاقيات مهمة، لتسهيل حياته وتحركاته، لاسيما مع مصاريف الأبحاث الباهظة والتنقلات الكثيرة وغيرها.

وكذا فروع، أما قيمة التخفيضات الأخرى فتصل إلى 40 بالمئة وتنتهي في 15 مارس من العام المقبل، أما الاتفاقية الرابعة المبرمة بين النقابة وطبية عامة وأخصائية الأطفال، فتتمكن المنخرط وأقاربه من إجراء المعاينة بـ 800 دج، وسعر معاينة الأطفال بـ 1000 دج، وتخفيضات أخرى تقارب 40 بالمئة وتبقى صالحة إلى غاية مارس من العام المقبل.

للنقابة من تخفيضات في إجراء الفحوص الطبية للمنخرط 1000 دج، وللغرض المقربون 1200 دج، وتخفيضات أخرى تصل إلى 25 بالمئة وتمتد هذه الاتفاقية إلى غاية 13 مارس من عام 2023، في حين وقعت النقابة اتفاقية ثالثة مع أخصائية في جراحة وطب العيون بعناية، لإجراء الفحوص والمعاينات بأسعار في المتناول، بحيث تقدر بـ 1200 للمنخرط،

خاص للتحاليل الطبية، فقد لمستخدمي القطاع من موظفين وأساتذة من إجراء تحاليل ذات جودة وبأسعار تنافسية، لا سيما تحاليل فيروس كورونا بمبلغ 1200 دج، وتخفيضات تصل إلى 20 بالمئة للتحاليل الأخرى وهي صالحة إلى غاية نهاية السنة، أما الاتفاقية الثانية فقد أبرمت مع أخصائية في طب وجراحة العظام والمفاصل، أين يخضع المنتسبون

أبرمت مؤخرا، النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي التعليم العالي «سنباس» عبر مكتبها بعناية عدة اتفاقيات طبية، تسمح لموظفي القطاع من عمال وأساتذة بإجراء التحاليل الطبية وإجراء عمليات بأسعار تنافسية، في وقت يحتاج الطلبة الجامعيين نواة قطاع التعليم العالي من هذه الاتفاقيات، لكنهم محرمون منها. وبحسب الاتفاقية الأولى المبرمة مع مخبر

الحماية المدنية بقالمة تنفيذ مناورة تطبيقية بمحطة توزيع البنزين نفضال

نظمت أول أمس، الوحدة الثانوية للحماية المدنية وادي الزناتي بقالمة، مناورة تطبيقية بمحطة توزيع البنزين نفضال، حيث تمثل السيناريو في حريق سيارة GPL لتقوم الفرقة بنشر خرطوم رغوي وخرطوم 45 للعزل التبريد مع تلقيم الشاحنة من عمود الحريق الخاص بالمحطة وإنقاذ ضحية واحدة مغمى عليها تم تقديم الإسعافات الأولية لها ونقلها بسيارة الإسعاف إلى المستشفى وفي الأخير قدمت إرشادات لأعوان الأمن في كيفية التصرف في مثل هذه الحالات. كما عرفت مختلف بلديات الولاية مناورات مماثلة خلال الأسبوع المنقضي، منها تنفيذ مناورة حريق بمخزن حاويات معجون الطماطم بمؤسسة مصبرات عمر بن عمر، من طرف وحدة القطاع عين بن بيضاء، ومناورة أخرى بمؤسسة الفجر لتعبئة قارورات غاز البوتان، حيث تمثل السيناريو في حريق داخل ورشة التعبئة ونفذت المناورة من طرف وحدة القطاع عين بن بيضاء.

لمها.ب

ساهمت فيها مديرية الشؤون الدينية أزيد من 21600 عائلة ستستفيد من قفة رمضان بقالمة

في إطار تجسيد العملية التضامنية التكافلية الخاصة لشهر رمضان المعظم والتكفل بالعائلات والفئات المعوزة سمحت بالتكفل بـ 21682 عائلة من اجمالي 35386 عائلة مسجلة على الأرضية، تمس العملية التضامنية لشهر رمضان الكريم في ولاية قالمة أزيد من 21600 عائلة معوزة عبر مختلف بلديات الولاية، وهي العملية التي سيتم تمويلها من خلال تركيبة مالية، ساهمت فيها مديرية الشؤون الدينية بغلاف مالي قدر بـ 2.000.000.00 دج، وكذا مساهمة وزارة التضامن الوطني بمبلغ يقدر بـ 31 مليون دج، كما قدر المبلغ المالي الإجمالي المخصص للعملية التضامنية للشهر الفضيل 355 مليار و 204 مليون سنتيم، استفادت ولاية قالمة من حصة مالية إضافية من طرف وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في إطار الصندوق الوطني للتضامن و الجماعات المحلية تقدر بـ 184 مليار و 600 مليون سنتيم، ناهيك عن تخصيص إعتمادات مالية لتغطية العملية متمثلة في مساهمات من ميزانية البلديات تقدر بمبلغ 107.612.443.49 دج، وميزانية الولاية بـ 30.000.000.00 دج.

د. عز الدين

ندرة حادة في مادتي الزيت والسميد بولاية قالمة

تشهد هذه الأيام ولاية قالمة ندرة حادة في مادتي الزيت والسميد، الأمر الذي يتخوف منه سكان الولاية خاصة ونحن على مقربة من الشهر الفضيل من تكرار سيناريو العام الماضي لشهر رمضان، أين عبروا لنا على إستيائهم من هذا الوضع سيما وأنهم ساموا البحث عن مادتي الزيت والسميد، الذي عرف ندرة حادة، ما جعلهم في رحلة بحث في جميع المحلات التجارية، وعند اقترابنا من بعض التجار و استفسارنا عن سبب هذه الندرة، قالوا أن تهافت المواطنين بولاية قالمة على مادتي الزيت والسميد، تسبب في ندرتهم على مستوى المحلات التجارية، فيما أرجعوا ندرتهم أيضا إلى استيلاء بعض التجار على هذه المادة بكثرة من أجل تكديسها بغرض صنع «الزلاية»، في شهر رمضان هذه الأخيرة التي تحتاج إلى كمية كبيرة من الزيت، وبالتالي خلق نوعا ما ندرة لهذه المادة، و كذلك فقدان ثقة المواطن بالتجار جعلهم يتهافتون على اقتناء هذه المادة وتخزينها خوفا من ندرتها خلال الشهر الفضيل، ونقص الثقافة الاستهلاكية لدى المواطنين، أيضا ساهم بدوره في خلق ندرة في المواد الاستهلاكية، خوفا من ندرتها خلال شهر رمضان الكريم، ومن جهة أخرى قال أحد التجار أن المضاربة التي يمارسها بعض التجار كذلك ساهمت في الندرة بالإضافة إلى هاشم الرياح القليل وهو ما تسبب في نقص و ندرة هذه المواد في المحلات التجارية.

د. عز الدين

Guelma **Lalili Lahbib placé en détention après son extradition du Liban**

Les services de la Sûreté de wilaya de Guelma ont présenté récemment le dénommé Lalili Lahbib devant le tribunal de Guelma qui a ordonné son placement en détention provisoire, et ce, suite à son extradition du Liban en application d'un mandat d'arrêt international pour crime d'appartenance à un groupe terroriste.

«Les services de la Sûreté de wilaya Guelma ont procédé, di-

manche 27 mars 2022, à la présentation du dénommé Lalili Lahbib devant le tribunal de Guelma qui a ordonné son placement en détention provisoire», a précisé mercredi un communiqué de la Direction générale de la Sûreté nationale (DGSN).

«Agé de 42 ans, le suspect Lalili Lahbib a été arrêté et extradé du Liban vers l'Algérie en application d'un mandat d'arrêt international émis par le tri-

bunal de Guelma pour le crime d'appartenance à un groupe terroriste activant à l'étranger, apologie d'actes terroristes et diffusion de l'idéologie de groupes terroristes à l'aide des TIC», a ajouté le communiqué.

A noter que «l'extradition du dénommé Lalili Lahbib s'inscrit dans le cadre de la coopération judiciaire entre l'Algérie et le Liban en matière d'extradition des criminels».

31/03/2022. N° 8323